



شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية . . .

إدارة الأسهم الاستثمار

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ..

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود
للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

رئيس القطاع المالي

تحريراً في ١ / ٢ / ٢٠٢٢

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز



الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمضارب

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن شرق الدلتا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في ٢٠٢٢/٢/١

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
سنا جاد الرب
(محاسب / سناء جاد الرب مصطفى)
س مينا

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

لشركة مطاحن شرق الدلتا

فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إلى السادة / مساهمى شركة مطاحن شرق الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن شرق الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة في قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هى المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتتحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمودى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأياً مراجعة على هذه القوائم المالية .

وفي ضوء الفحص المحدود فقد تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

- لم يتم إعتقاد القوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ من قبل مجلس إدارة الشركة حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٢/١/٢٦ .

- بلغ صافي الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٤٨,٣٢٧ مليون جنيه مقابل نحو ٥٢,٤٤١ مليون جنيه خلال الفترة المثلثة من العام المالي السابق بنقص قدره ٤,١١٤ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى ، إيرادات وأرباح أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، الفوائد الدائنة) بنحو ٣٧,٠٣٧ مليون جنيه ونسبة ٧٦,٦٤% من الربح المحقق وذلك لعدم إستغلال الطاقات المتاحة.

- ما زال لم يتم توثيق محاضر الجمعيات العامة التالية (العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/٤ للنظر في إعتقاد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، العادية للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ للنظر في إعتقاد القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ ، غير العادية للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ لتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة) وذلك لدى الهيئة العامة للرقابة المالية.

- عدم قيام الشركة بتوثيق محاضر مجلس الإدارة منذ مايو ٢٠٢٠ حيث كان آخر محضر موثق هو محضر مجلس الإدارة رقم (٦) المؤرخ ٢٠٢٠/٥/٣٠ والذي تم توثيقه بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٩ من قبل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بالإلتزام بالمواد (١٢ ، ١٧) من أحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ ، إلا أنه لم يرد لإدارة مراقبة الحسابات حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢ رد الشركة على بعض تقارير ومذكرات مراقب الحسابات والمُبلغة للشركة وذلك رغم إستعجالنا المتكررة وأخرها رقم ٢٥٣ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٢ والتي تؤثر على القوائم المالية للشركة في بعضها ، وبيانها كما يلي :

- ١- مذكرة الإدارة بشأن إنتخابات مجلس إدارة الشركة بالجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ وحضور جلسات إجتماع مجلس إدارة الشركة بعد الإنتخابات لبيان الموقف القانوني لمجلس الإدارة والصادرة برقم ١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١.
 - ٢- التعقيب على رد الشركة على تقرير فحص ومراجعة جانب من أعمال وحسابات منطقة الشرقية وقطاع الحركة والنقل الرئيسي التابعين للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٢/٢٨ والصادر برقم ١٩٧ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٦.
 - ٣- التعقيب على رد الشركة على تقرير فحص ومراجعة جانب من أعمال وحسابات منطقتي الدقهلية ودمياط التابعين للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/١/٣١ والصادر برقم ١٩٨ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٦.
 - ٤- التعقيب على رد الشركة على تقرير مراجعة جانب من أعمال المشتريات والمزادات التي تمت بالشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ والصادر برقم ٢٠٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٦.
 - ٥- مذكرة الإدارة بشأن الخطابات الواردة للإدارة والمتضمنة وجود رصيد مدين بمبلغ ٣١٢٦٥٩٠ جنيه يخص محافظة دمياط والصادرة برقم ٢١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٠.
 - ٦- مذكرة الإدارة بشأن إنتاج مطحن سننوب بالدقهلية لدقيق ٨٢% غير مطابق للمواصفات والصادرة برقم ٢٣١ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٩.
 - ٧- مذكرة الإدارة بشأن إتحاد العاملين المساهمين وممثل الإتحاد في عضوية مجلس إدارة الشركة والصادرة برقم ٢٣٣ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٩.
- وذلك بالمخالفة لأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ طبقاً للمادتين رقم (١٢ ، ١٧).
- يتعين الإلتزام بأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات وبما أوصت به الجمعية العامة وموافاتها بالردود على التقارير والمذكرات المشار إليها أعلاه مع مراعاة الأثر المالي لها.
- قامت إدارة مراقبة الحسابات بإعداد تقرير عن مراجعة تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة ليتفق مع تعديلات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحنه التنفيذية والصادر للشركة برقم ٢١٤ في ٢٠٢١/١٠/٦ وذلك بناء على مشروع تعديل بعض مواد النظام الأساسي المقترح للشركة الوارد للإدارة برقم ٢٩٩ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٤ ، وقد قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ والتي قررت تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة ، وبالنسبة للمواد التي لم يتم

تعديلها وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات فقد أشار رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة بأنه سيتم التعديل من خلال الدعوة لإنعقاد جمعية عامة غير عادية أخرى.

يتعين الالتزام بتوصيات الجمعية العامة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ وضرورة استكمال تعديل

مواد النظام الأساسي للشركة ليتفق ومواد القوانين المشار إليها.

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٤١٠,٤٥٣ مليون جنيه ، والتكوين الاستثماري ، والمخزون ، والنقدية بالخزينة البالغة نحو ٦,٥٧٦ مليون جنيه ، ٣٠,١٩٦ مليون جنيه ، ١,٢٤٦ مليون جنيه على التوالي دون إجراء جرد فعلي لهم في ٢٠٢١/١٢/٣١ الأمر الذي لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة.

يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة في تاريخ المركز

المالي ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.

- تم تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول بشكل لا يعكس الاستفادة الحقيقية منها وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتي تتطلب مراجعة العمر الإنتاجي المقدر للأصول على الأقل في نهاية كل سنة مالية ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع إعادة النظر في تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التي لم تهلك دفترياً وذلك في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) .

يتعين الحصر وإعادة النظر في تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التي لم تهلك دفترياً وفقاً

لمتطلبات الفقرة سالفه الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك حتى تعكس قيم

الإهلاك المحمل على الفترة للاستفادة الاقتصادية من تلك الأصول خلال الفترة.

- في ٢٠٢١/٩/١٤ صدر أمر إسناد للمكتب الاستشاري الإيمان للتصميمات والاستشارات الهندسية لتحديد الحالة الإنشائية لمباني الشركة (إزالة - ترميم) ، وتضمنت تقارير المعاينات بالتوصية بإزالة بعض المباني لسطح الأرض ومعالجة وإزالة وترميم بعض الأسقف والحوائط الخارجية والداخلية وصنفرة حديد التسليح لبعض الأسقف دهانه بمادة مانعة للصدأ ، ولم نواف حتى تاريخ الفحص بما تم في هذا الشأن.

يتعين ضرورة موافقتنا بما تم في هذا الشأن لما له من أثر مالي على أصول الشركة

وإستثماراتها.

- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٦,٥٧٦ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية :

* نحو ٥٨٣,٨١١ ألف جنيه (الات ومعدات) تحت مسمى إعادة تأهيل مطحن سندوب وصحتها مصاريف صيانة حيث أنها عبارة عن مهمات وقطع غيار.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب التكوين الإستثمارى مقابل التحميل على مصاريف الصيانة.

* نحو ٣٧١,٢٥٠ ألف جنيه (مباني) مُرحل من أكثر من عام يتمثل في (مبلغ ١٠٤,٤٤٠ ألف جنيه تحت مسمى عدد ٢ خلية صومعة الإسماعيلية ، مبلغ ١٠٢ ألف جنيه تحت مسمى سكة حديد صومعة المنصورة ، مبلغ ٩٠ ألف جنيه تحت مسمى سكة حديد صومعة الإسماعيلية ، مبلغ ٥٤,٨١٠ تحت مسمى عدد ٢ خلية صومعة الزقازيق ، مبلغ ٢٠ ألف جنيه تحت مسمى صوامع ملحقة بمطحنى عرابي والفيروز).

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع موافاتنا بموقف تلك المبالغ المرحلة منذ أكثر من عام والعائد على المال المستثمر فيها.

* نحو ٦٢,٥٩٥ ألف جنيه (عدد وأدوات) قيمة توريد وتركيب نظام مراقبة أمني بكاميرات المراقبة بمنطقة الإسماعيلية تم الإستلام الإبتدائي لها فى ٢٠٢١/٩/٢٩.

* نحو ٢٠,٦٦٨ ألف جنيه (مباني) قيمة الإشراف على الأعمال الإضافية لجمالون الإسماعيلية. يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة لحساب الأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الإستثمارى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ١٣,٥٩١ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية :

* نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تحت مُسمى شراء أرض دمياط يمثل ٧٥% من قيمة القطعة رقم (٦) بناحية السيادة بمنطقة دمياط (وذلك خلال شهري فبراير ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠) والبالغ مساحتها ٤٨٦,٧٢ متر ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢١/١١/٢ بسرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة ، وهو ما لم يتم الإنتهاء منه حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢.

ونشير في هذا الصدد إلى أنه تم إعداد مذكرة من قبل القطاع القانوني للعرض على السيد المهندس/ الرئيس التنفيذي للشركة والتي تضمنت أن هناك معوقات في التسجيل وهي الحصول على شهادة من مجلس المدينة التابع لها الأرض يفيد عدم وجود مخالفات عن المباني المقامة على هذه الأرض وهذه المباني مقامة بمعرفة شركة ابن سينا فارما منذ عام ٢٠١٠ دون ترخيص هذا بالإضافة إلى أن المطحن مقام دون ترخيص الأمر الذي يتعذر معه استكمال إجراءات تسجيل الأرض لعدم إمكانية الحصول على المستندات المطلوبة ، وتضمنت المذكرة أن المسئول عن إقامة المباني المقامة على هذه الأرض هي شركة ابن سينا فارما وتحت إشراف القطاع الهندسي بالشركة وهي السبب في توقف إجراءات التسجيل بالشهر العقاري حيث أن الشهر العقاري طلب لإستكمال الإجراءات (رخصة المياني أو خطاب من مجلس المدينة يفيد عدم تحرير مخالفات عن هذه المباني) ولا توجد رخصة لهذه المباني ورفض مجلس المدينة إستخراج هذه الشهادة ، وأنه كان لا بد من الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة هذه المباني حتى لا تواجه الشركة أي مشاكل بشأن هذه المباني.

رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ أنه جاري دراسة ما ورد بالملاحظة لتحديد المسؤولية وهو ما لم يتم حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بسرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة ، مع تحديد المسؤولية حيال وجود مباني دون تراخيص مما أدى إلى وجود معوقات في عملية تسجيل الأرض.

* نحو ٧٠٦,٣٢٤ ألف جنيه تحت مسمى شركة إنجاز للحلول المتكاملة بنسبة ١٠٦,٢٩% من القيمة الإجمالية والبالغة ٦٦٤,٥٠٥ ألف جنيه عن إسناد أعمال توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة حاسب ألي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة من النظام اليدوي إلى النظام الألي ، وقد تم توريد كافة مشمول أمر التوريد وتركيبها وتم عمل محضر إستلام واختبار للبنية التحتية للشبكة في ٢٠٢٠/٣/١٩ بنسبة إتمام ١٠٠% ، وتدريب عدد ٥ عاملين من الشركة في ٢٠٢٠/٤/٢١.

فضلاً عن أنه في ٢٠٢١/١١/٢٥ ورد خطاب من شركة إنجاز للحلول المتكاملة بشأن طلبهم الإستلام النهائي وصرف مستحقاتهم لإنتهائهم من الطلبات الخاصة بتفعيل ميكنة الإدارة المالية والطلبات الخاصة بإدارة المخازن وإدارة شئون العاملين والمرتببات وأنه تم طلب الإستلام النهائي أكثر من مرة ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه.

نكرر توصياتنا بضرورة إجراء التصويب اللازم بالرفع على حساب الأصول الثابتة ومراعاة أثر ذلك على الإهلاك في ضوء محضر بدء التدريب وإنهاء التركيبات واختبار الشبكة للاستفادة من المال المستثمر في المشروع وموافقتنا بالموقف النهائي.

* نحو ٩٤,٧٧٧ ألف جنيه تحت مسمى شركة غاز الأقاليم (ريجاس) قيمة مقايضة تركيب خط الغاز الطبيعي لمخبر فاقوس ، والذي تم الإنتهاء منه وتركيبه وتشغيله بتاريخ ٢٠٢١/٩/١١ .

* نحو ٤٤,٢٢٠ ألف جنيه تحت مسمى شركة غاز القاهرة قيمة مقايضة تركيب خط الغاز الطبيعي لمخبر ههيا ، والذي تم الإنتهاء منه وتركيبه وتشغيله بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٨ .

* نحو ٦٨,٤٠٠ ألف جنيه تحت مسمى شركة التوحيد للتوكيلات التجارية قيمة توريد ونش كهربائي جزير ألماني حمولة ٢ طن وقد تم التوريد وعمل محضر فحص وإستلام بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ .

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق بالإضافة لحساب الأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.

ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الإستثمارات طويلة الأجل والتي بلغت نحو ١,٢٧١ مليون جنيه في حين تضمنت الإحتياطيات نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطي مستثمر في سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء التصويب اللازم فور الإنتهاء من الدراسة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بأسباب هذا الفرق.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة ببحث ودراسة ما سبق وموافقتنا بأسباب هذا الفرق.

بلغ المخزون في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٠,١٩٦ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢) ، وذلك رغم رنود الشركة

المتكررة بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢).

يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالالتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون في تاريخ المركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١.

- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٥,٩٦٢ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بتروولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالي ولم يتم تسويتها.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المنصرف من الأصناف الواردة.

- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدهما المدينة في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه جاري العمل على إجراء المطابقات اللازمة.

يتعين الالتزام بما ورد برد الشركة وإجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.

- لم يتم موافقتنا بالشهادات المؤيدة لمبلغ ٦,٨٠٧ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.

يتعين الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.

- بلغ حساب مصروفات مدفوعة مقدماً في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٣٨٥,٦٣٣ ألف جنيه ، وبالمراجعة تبين أن هذا المبلغ يتضمن مبلغ ٣٦٥,٧٠١ ألف جنيه قيمة المتبقي بالحساب من رصيد ٢٠٢١/٧/١ مصروفات تخص الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١.

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- عدم قيام الشركة بحساب إنحرافات إستهلاك السولار في ضوء المعدلات المعيارية عن الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١.

يتعين ضرورة الإنتهاء من حساب الإنحراف عن الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وإجراء ما يلزم من تصويبات في ضوء ذلك.

- تم تقييم الإستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية بمبلغ نحو ١,٣٩٢ مليون جنيه طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وصحته نحو ١,٣٧٥ مليون جنيه بفارق قدره ١٧ ألف جنيه.
يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٦١,٩٦٦ مليون جنيه ، تبين بشأنها ما يلى :

- بلغ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقعة البالغة نحو ٨,٥٥٣ مليون جنيه (منها نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقعة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى).

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع دراسة مجمع الإضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشأن المخصصات.

- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٢٩,٧٦٤ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى :
* نحو ٢٧,٨١٩ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ والبالغة ٢٣,٩٥٢ مليون جنيه وقد بلغت الخلافات الضريبية عن الأعوام من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٦٣,٧٤٥ مليون جنيه.

* نحو ١,٩٤٥ مليون جنيه لمقابلة التزامات عن الضرائب العقارية المحتملة طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى وذلك عن وجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية.

يتعين تنفيذ توصيات الجمعية العامة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية.

- بلغ مخصص المطالبات والمنازعات نحو ٤١,٩٣٤ مليون جنيه ونسبة ٨٩,١% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٤٧,٠٦٢ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص.

ويتصل بما سبق من أن مخصص المطالبات والمنازعات فى ٢٠٢١/١٢/٣١ تضمن بعض القضايا المرفوعة ولا يقابلها أي مديونيات بسجلات الشركة تبلغ ١,٠٢٩ مليون جنيه.

ويتصل بما سبق من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢١/١٢/٣١ تَضمن مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لمقابلة الدعوي رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠١٩ مدني كلي الزقازيق والمقامة من الشركة الدولية للتجارة ضد الشركة وقد صدر حكم تمهيدي بنسب مكتب خبراء وزارة العدل وبجلسة ٢٠٢١/١١/٣٠ صدر فيها حكم لصالح الشركة بأن تؤدي الشركة الدولية للتجارة لشركة مطاحن شرق الدلتا مبلغ ١١,٦٧٢ ألف جنيه.

يتعين الإلتزام بتنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بإعادة دراسة المخصص المكون في ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع فحص المبالغ سالفة الذكر بالملاحظة وبيانها وموافاة الجهاز المركزي بها.

- بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ٨١,٧٣٦ مليون جنيه تتمثل في :

* نحو ١٣,٥٣٥ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغة نحو ١٣,٥ مليون جنيه ، وذلك بعد سداد الغرامات والعقوبات التموينية طبقاً للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغة نحو ٨,٤١٤ مليون جنيه لبعض مطاحن الشركة.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ بإعادة دراسة المخصص وعمل رقابة فعالة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات.

* نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلي محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية والبالغة نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه ، بخلاف مبلغ ٢,١٠٢ مليون ضمن مخصص المطالبات والمنازعات.

يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق.

* نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ ، ويتصل بذلك :

• بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ ورد للشركة مطالبة سداد بمبلغ ٧٥,٠١٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٠٥/٦ حتى ٢٠١٦/٦ تتمثل في مبلغ ٣٠,٤١٣ مليون جنيه فروق فحص ، مبلغ ١٥,٠٥٣ مليون جنيه ضريبة إضافية محققة ، مبلغ ٢٩,٥٤٨ مليون جنيه ضريبة إضافية إعتبارية حتى ٢٠٢٠/٧/٣١ .

• بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ورد للشركة إخطار بتعديل إقرار الضريبة عن الفترة من ٢٠١٧/٧ حتى ٢٠١٨/٦ وسداد مبلغ ٦٥,٦٣٠ مليون جنيه ضريبة واجبة الأداء .

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها في ٢٠٢١/١١/٢٢ ببحث ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات وموافاته بالموقف القانوني للشركة تجاه تلك المطالبات ، مع ضرورة إجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق إيضاحه بالملاحظة .

بلغت أرصدة الموردين في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٨٣,٨٠١ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٤٣٤,٣٨٩ مليون جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

- تم إجراء مقاصة بين أرصدة الموردين الدائنة والبالغة نحو ٤٨٣,٨٠١ مليون جنيه ، والمدينة والبالغة نحو ٤٣٤,٣٨٩ مليون جنيه (مدين) وإظهارها بالصافي بمبلغ نحو ٤٩,٤١٢ مليون جنيه ضمن المدينون وأوراق القبض وذلك بالمخالفة للفقرتين رقمًا (٣٢ ، ٣٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٩ والخاص بعرض القوائم المالية .
يتعين إعادة تصوير القوائم المالية في ضوء ذلك .

- عدم إجراء المطابقات اللازمة في ٢٠٢١/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدها المدينة البالغة نحو ٤٧٥,٦٩٠ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٤٢٤,٠٣٣ مليون جنيه ، فضلاً عن وجود مبلغ نحو ١,٥٦٩ مليون جنيه تحت مسمى الهيئة العامة للسلع التموينية (تسويق) بالحسابات المدينة للمصالح والهيئات .

- سبق الإشارة بتقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المعدلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بوجود فرق قدره نحو ٢٢ مليون جنيه بين المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ على أرصدها بالتسوية المالية والأرصدة بحسابات الموردين والحسابات المدينة للمصالح والهيئات .

أغفلت المطابقة التحفظات التالية والسابق إدراجها بالمطابقات عن السنوات الماضية:

* فروق المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدها في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغة نحو ٩,٥٩٢ مليون جنيه لم يتم تسويتها حتى تاريخه والتي تتمثل في (نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبية عن القمح المحلي والمستورد ، نحو ٣,٢ مليون جنيه قيمة ما تم السطو عليه من دقيق بمطحن الشركة بالعريش ومطحن الكرام خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).

* مبلغ نحو ٢,٦٢٧ مليون جنيه عمولة تخزين قمح مستورد مُعلق منذ شهر يناير ٢٠١٨ مستحق للشركة وقد تم التحفظ على هذا المبلغ بمطابقة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء نتيجة الدراسة ، وما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه جاري العمل على إجراء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وجاري دراسة ما ورد بالملاحظة ودراسة الفروق الواردة بالملاحظة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء نتيجة الدراسة ، وهو ما لم يتم حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل مع بحث ودراسة كافة الفروق السابق الإشارة إليها مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات لما لذلك من أثر مالي.

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٠,٣٢٨ مليون جنيه بإسم هيئة التأمينات الإجتماعية في حين أن المستحق عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ والذي تم سداه في يناير ٢٠٢٢ بلغ نحو ٢,٤٢٢ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٧,٩٠٦ مليون جنيه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها في ٢٠٢١/١١/٢ بالعمل على إجراء مطابقة حسابية مع هيئة التأمينات الإجتماعية.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وسرعة سداد مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد وإجراء التسويات اللازمة.

- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات وإجراء التصويب اللازم في ضوء نتيجة الدراسة ، إلا أنه ما زالت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات تتضمن مبلغ نحو ٣,٣٤٧ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :

* مبلغ ٣,٢٠٩ مليون جنيه ضرائب عامة مُرحل منذ عدة سنوات.

* مبلغ ١٣٨ ألف جنيه ضرائب عقارية منذ عدة سنوات ولا يقابله أية مطالبات.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بدراسة ما سبق مع ضرورة إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على القوائم المالية.

- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالمطابقات التي تمت ، إلا أنه لم يتم إجراء المطابقات اللازمة على رصيد حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة في ٢٠٢١/١٢/٣١ والبالغة نحو ١,٨٩١ مليون جنيه يتمثل في (مبلغ ١,٥٧٣ مليون جنيه بإسم الشركة القابضة للصناعات الغذائية ، مبلغ ٢٧٤ ألف جنيه بإسم شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة ، ٤٤ ألف جنيه بإسم الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين).

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بإجراء المطابقات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.

- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وأخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة وتوريدها لوزارة المالية.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٨٦٥ ألف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرندة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة هذه الأرصدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالنتيجة ، وما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ من أنه سيتم الإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة ورد الشركة والسداد وفقاً لما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى (ح/ أمانات للغير) في ٢٠٢١/١٢/٣١ بالخطأ المبالغ التالية :
* مبلغ نحو ٣٣ ألف جنيه تحت مسمى اللجنة الرياضية بالشركة يمثل القيمة الإيجارية لمقر النادي الرياضي عن الفترة من ٢٠٢٠/٨/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ ، وصحته التعلية على حساب الإيرادات ، وبالفحص تبين ما يلي :

• عدم وجود عقد مُبرم ينظم العلاقة ما بين الشركة والنادي الرياضي حيث أنه تم عمل عقد إيجار لمدة سنة وثلاثة أشهر تبدأ من ٢٠٢٠/٨/١ حتى ٢٠٢١/١١/٣٠ بقيمة إيجارية قدرها ٣ آلاف جنيه شهرياً وهو غير مُوقع من الطرفين.

• عدم حساب أو تعلية القيمة إيجارية لمقر النادي الرياضي للشركة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى تاريخه رغم إستمرار إستغلال مقر النادي وفقاً لمستندات الشركة.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ٣٣ ألف جنيه مقابل التعلية لحساب إيرادات سنوات سابقة ، مع تعلية القيمة الإيجارية لمقر النادي الرياضي للشركة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى تاريخه ، مع ضرورة إبرام العقد اللازم في هذا الشأن لتنظيم العلاقة ما بين الشركة والنادي الرياضي.

* مبلغ ٩,٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمى قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال التابعين لمتعهد مشالات صومعة الزقازيق وإستخدام المرافق وصحته التعلية على حساب إيرادات وأرباح غير عادية.

ويتصل بما سبق من أن حساب إيرادات وأرباح غير عادية في ٢٠٢١/١٢/٣١ تضمن مبلغ نحو ٥٨,٢٤٣ ألف جنيه قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال حتى ٢٠٢٢/٣/٣١.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ٩,٢٥٧ ألف جنيه مقابل التعلية لحساب إيرادات وأرباح غير عادية ، مع تعلية مبلغ ٢٢,٥٠٠ ألف جنيه بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى مقابل تخفيض حساب إيرادات وأرباح غير عادية يمثل قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ وحتى ٢٠٢٢/٣/٣١.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/١٢/٣١ بالخطأ مبلغ ٧٧٠ ألف جنيه يمثل قيمة المديونية المتبقية على المورد شركة العربي لعبوات البلاستيك نتيجة فحص أعمال توريدات شركة

العربي لعبوات البلاستيك خلال الأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، وقد قام المورد المذكور بسداد المديونية المتبقية خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢١ بمبلغى ٤٨٥ ألف جنيه، ٢٨٥ ألف جنيه على الترتيب.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ٧٧٠ ألف جنيه مقابل التعلية لحساب إيرادات سنوات سابقة.

- بمطابقة أرصدة العجوزات والغرامات فى ٢٠٢١/١٢/٣١ والظاهرة بكل من حسابات الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى تبين وجود العديد من الفروق والبالغة نحو ٢٧٥,٣٧٤ ألف جنيه حيث بلغت أرصدة العجوزات والغرامات بالحسابات المدينة نحو ٤٢١,١٢٤ ألف جنيه وبالحسابات الدائنة نحو ١٤٥,٧٥٠ ألف جنيه.

يتعين دراسة تلك الفروق وإجراء التصويب اللازم والإفادة.

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها ما يلى :

* نحو ٤,٩١٢ مليون جنيه قيمة كهرباء وإنارة لوحات الشركة.

* نحو ٥,٣٩٥ مليون جنيه قيمة حوافز تقديرية وساعات إضافية وعطلات.

* نحو ٩٨,٨٠٠ ألف جنيه قيمة مياه الشرب والصرف الصحى لمناطق الشركة عدا منطقة سيناء.

- لم تتضمن قائمة الدخل مصروفات التليفون عن الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١.

يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة فى ضوء الفعليات .

- تم تخفيض حساب الأجور بالخطأ بمبلغ ٣,٨٩٩ مليون جنيه كنوزيع لنصيب الفترة من المكافأة المنصرفة بالكامل للعاملين فى ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً لقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٣) بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ بالموافقة على صرف مكافأة قدرها ثلاثة أشهر ونصف من الأجر الأساسي فى ٢٠٢١/٧/١ للعاملين بالشركة ، وصحته التحميل بكامل القيمة نظراً لكونه مصروف فعلي تم فى ديسمبر ٢٠٢١.

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

- عدم سلامة التوجيه المحاسبي لبعض المبالغ المدرجة ضمن حساب الأجور تحت مسمى أجور أخرى ، منها ما يلى :

* مبلغ نحو ٦٣٢,٩٠٣ ألف جنيه قيمة مكرونة منصرفة للعاملين بالشركة بمناسبة العيد والمولد النبوي الشريف.

* مبلغ نحو ٣٤,٦٠٠ ألف جنيه تحت مسمى تدريب خاص بالعاملين بالشركة.

* مبلغ نحو ٢٦,٣٨٧ ألف جنيه تحت مسمى مصروفات سلف (العلاقات العامة ، الدقهلية ، الإسماعيلية ، شمال سيناء).

* مبلغ نحو ٢٥,٢٠٠ ألف جنيه تحت مسمى الكشف الدوري للعاملين ببورسعيد والدقهلية.

* مبلغ ٩١٥ جنيه قيمة إشتراكات سكة حديد.

* مبلغ ٥٠٠ جنيه تحت مسمى منحة المولد النبوي الشريف.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- لم يتم معالجة مصروفات وإيرادات سنوات سابقة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) حيث تم إجراء مقاصة بين حساب مصروفات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٦٣٥ مليون جنيه وإيرادات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٩٤٣ مليون جنيه.

يتعين ضرورة الالتزام بمعيار المحاسبة المصري وإجراء التصويب اللازم مع إلغاء ما تم

من مقاصة وتأثير حقوق الملكية بما سبق.

- تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ١٢ مليون جنيه دون إعداد إقرار ضريبي وذلك لأغراض المركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، كما لم تقم الشركة بحساب النفقة الضريبية المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، وذلك رغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بلغت نحو ١,٤٣٣ مليون جنيه تتمثل في (مباني - آلات - عدد وأدوات - أثاث) ، وإستيعادات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بلغت نحو ٤٧٩ ألف جنيه تتمثل في (الآلات - وسائل نقل - عدد وأدوات).

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتي تبلغ نحو ٦٥٩ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية ، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨.

يتعين ضرورة الالتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولانحته التنفيذية والكتاب الدوري

الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالي لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- تضمنت الإيضاحات المتممة للمركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة أنه " تم حساب الإهلاك تقديرياً وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٣,٦١١ مليون جنيه دون الأخذ في الاعتبار إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ البالغة نحو ١,٤٣٣ مليون جنيه تتمثل في (مباني - آلات - عدد وأدوات - أثاث) ، وإستبعادات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بلغت نحو ٤٧٩ ألف جنيه تتمثل في (آلات - وسائل نقل - عدد وأدوات).

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالي على حقيقته ، مع مراعاة العمر المتبقي للأصول عند حساب الإهلاك لتلك الإضافات لإنهاء الأعمار لبعضها ولقرب إنتهاء البعض الآخر. تضمنت الإيرادات في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٨٤,٥٠٢ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، نحو ٢٣,٣٨٢ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة ، نحو ٦,٨٤٥ مليون جنيه قيمة فوارغ النخالة ، نحو ١,٩٠٨ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية في ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.

- تضمنت إيرادات وأرباح متنوعة (أرباح بيع مخلفات) في ٢٠٢١/١٢/٣١ بالخطأ مبلغ نحو ١١١,٥٣٨ ألف جنيه قيمة مبيعات أصول لبعض الوحدات والتي لم تظهر ضمن الأرباح الرأسمالية.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق بتخفيض أرباح بيع مخلفات بمبلغ ١١١,٥٣٨ ألف جنيه مقابل التعلية على الأرباح الرأسمالية بنفس المبلغ.

- بلغ إجمالي عمولة تسويق النخالة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٠,١٩٣ مليون جنيه تم منح نحو ٦,٨١١ مليون جنيه حافز للعملاء بنسبة ٢٢,٥٦% من إجمالي العمولة ، وقد بلغت نسبة حافز العملاء خلال شهر نوفمبر ٣٥,٩٤%.

يتعين بحث وبيان أسباب ما سبق مع وضع الضوابط المنظمة لذلك والإفادة وموافاتنا بأسباب ارتفاع نسبة الحافز الممنوح للعملاء خلال شهر نوفمبر مقارنة بباقي أشهر الفترة. - رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بضرورة بيان أثر المبالغ المحصلة من السيد/ حسن حافظ عرابي على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلا أنه ما زالت

ملاحظتنا قائمة بشأن عدم تأثير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٦٠ ألف جنيه والتي تم تحصيلها وفقاً للحكم الصادر ضد العميل السيد/ حسن حافظ عرابي من أصل المديونية البالغة ١١٦,٦٥٤ ألف جنيه ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم.

يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في هذا الشأن وإجراء التصويب اللازم بتعليق الإيرادات (مخصصات إنفاي الغرض منها) بمبلغ ٦٠ ألف جنيه مقابل تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

- مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذي تضمن أنه " يتم الإعراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الإستحقاق " حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ لما يلي :

* مبلغ نحو ٩٤٤ ألف جنيه قيمة إيرادات نقلات الشركة العامة للصوامع والتخزين.

* مبلغ ٥٣,٦٧٥ ألف جنيه قيمة المقابل لإهلاك الأصول المهداة (آلات ومعدات المخازن).

* مبلغ ٢٢,٢٤٨ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الإستثمار القومي.

* مبلغ ١٢,٥٩١ ألف جنيه قيمة فائدة الحساب الجاري للمصرف المتحد عن شهر ديسمبر ٢٠٢١.

يتعين حصر وقيد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق في

٢٠٢١/١٢/٣١.

- عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في ٢٠٢١/١١/٢ وردود الشركة المتكررة بمخاطبة إدارة البحوث الضريبية في شأن بيان مدى خضوع الإيجارات الدائنة البالغة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٢,٤٠٨ مليون جنيه لضريبة القيمة المضافة من عدمه حتى لا يعد ذلك من قبل التهرب الضريبي وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ ، وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة.

يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في هذا الشأن وموافاتها.

- تضمنت إيرادات وأرباح أخرى مبلغ نحو ٦,٨٤٦ مليون جنيه قيمة فوارغ نخالة خشنة وصحته نحو ٥,١٥٦ مليون جنيه بفارق قدره نحو ١,٦٩٠ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض الإيرادات بمبلغ ١,٦٩٠ مليون جنيه مقابل تخفيض المصروفات (مواد تعبئة وتغليف).

- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات واتخاذ ما يلزم من إجراءات مع العمل على تطوير نظام التكاليف المتبع بالشركة ، إلا أنه بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ تبين ما يلي :

* أن نظام التكاليف المتبع يفي فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره.

* تضمنت قائمة تكاليف الصوامع مبلغ ١,٢٤٩ مليون جنيه كنصيب لنشاط الصوامع من إيرادات إستثمارات وفوائد أخرى يزيادة قدرها نحو مليون جنيه والتي تم تخفيضها من نصيب نشاط الطحن من إيرادات إستثمارات وفوائد أخرى.

* أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ١٣,٣٢٦ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :

• نحو ٣,٨٤٨ مليون جنيه خسائر نشاط تسويق القمح.

• نحو ٣,٧٨٩ مليون جنيه خسائر نشاط المستودعات.

• نحو ٣,٠١٩ مليون جنيه خسائر الصوامع.

• نحو ٢,٥٢٥ مليون جنيه خسائر مطحن السادات بدمياط.

• نحو ١٣٧ ألف جنيه خسائر وحدة العبوة.

• نحو ٨ آلاف جنيه خسائر مخبز بورسعيد.

يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة واتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفة الذكر لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات ، واتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

- ما زال لم يتم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ بشأن تفعيل المعدلات المعيارية التي تم اعتمادها من مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٤/٥/٢١ وتشكيل لجنة لتحديث المعدلات المعيارية في ضوء المستجدات ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه جارى العمل على تشكيل لجنة لتحديث المعدلات المعيارية في ضوء المستجدات.

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية مع العمل على تحديث تلك المعدلات نظراً لمرور حوالى ٧ سنوات على وضعها والإلتزام بتحليل الانحرافات لما لذلك من أثر على بيان استخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.

- إستمرار مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتي تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقوم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات والعمل على تطبيقها مستقبلاً.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه وبما أوصت به الجمعية العامة للشركة وبما ورد برد الشركة .

الإستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوائين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومما لا يعد تحفظاً :

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، ومن صور ذلك يلى :

* عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات.

* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية.

* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧) .

* لم يتضمن الإيضاح رقم (١٤) الخاص بالمخصصات قيمة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها والبالغ نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه.

* لم يتضمن الإيضاح رقم (١٦) الخاص بالموقف الضريبي وجود مبلغ نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه ضمن المخصصات الأخرى لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة تلافى

ما سبق.

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بشأن أعمال الرفع المساحي وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما إنتهت إليه اللجنة المُشكلة برقم ٣٨١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ ، إلا أنه حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢ لم يتم موافاتنا بما إنتهت إليه أعمال اللجنة السابق الإشارة إليها.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بشأن أعمال الرفع المساحي وموافاتنا بما إنتهت إليه اللجنة المُشكلة برقم ٣٨١ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ .

- وجود العديد من الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمباني التى بحوزة الشركة والتي ألت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة.

يتعين تحديد الموقف القانوني لجميع الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة.

- ما زالت الشركة لم تتمكن من تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بجلسة ٢٠١٩/٥/٣٠ في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدنى كلى ميت عمر مُقامة ضد محافظ الدقهلية وآخرين والتي تقضى بتعويض مبلغ نحو ٢,٥ مليون جنيه مقابل نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت عمر بالدقهلية.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بسرعة إنهاء إجراءات الحصول على التعويض حتى يتم إجراء التسويات اللازمة لتصويب الوضع بسجلات أصول الشركة.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم الخلاف على حقوق الإنتفاع والبالغة نحو ٢٨,١١٦ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية وبمياط ، تتمثل فيما يلي (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ٢,٦٢٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد بالشرقية ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية ، نحو ١,٧٨٣ مليون جنيه يخص أرض شطا بدمياط) والمرفوع بشأنها العديد من الدعاوى القضائية.

يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوى الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأى مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.

- عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى ألت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتره بعقود إبتدائية حيث ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة منها مساحة نحو ٦٦ ألف متر.

يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى ألت إليها وتسجيلها.

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٤,٦٧٦ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مباني ، آلات ، عدد وأدوات.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام لتعظيم العائد على المال المستثمر.

- ما زال رصيد المخزون " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢١/١٢/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة).

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادي له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطى الحركة على مستوي كافة وحدات ومناطق الشركة المختلفة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- بلغ رصيد العملاء (المدين) فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٢.١٠١ مليون جنيه (قبل خصم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها البالغ نحو ٧,٨٠٩ مليون جنيه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٦ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة وأخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين وإستمرار متابعة الدعاوي القضائية المرفوعة على العملاء المتوقفين عن السداد ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة فى شأنها ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة فى شأن القضايا التى إنقضت لوفاء المدعي عليه من قبل

الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس الإدارة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات.

بلغت حسابات البنوك في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٠,٥٧٠ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي :
- تضمنت مذكرات تسوية البنوك نحو ٨٦,١٧٠ ألف جنيه قيمة شيكات صادرة ولم تصرف مضى عليها أكثر من ستة أشهر بكل من (البنك الأهلي المصري ، بنك المصرف المتحد ، بنك الإسكندرية) بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ والمُعدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والتي تنص على أن " الشيك المسحوب في مصر والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ستة أشهر " .

يقتضى الأمر الدراسة وإجراء التصويب اللازم وإلغاء الشيكات المنتهية وتحميلها على الحسابات الشخصية في ضوء أحكام القانون .

- تضمن حساب الموردین " المدين " في ٢٠٢١/١٢/٣١ المبالغ التالية :

* نحو ٣,١٢٧ مليون جنيه تمثل قيمة شيك باسم / سكرتير عام محافظة دمياط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ مقابل حق الإنتفاع والمقاصة التمنية لأرض شطا بناحية دمياط ، وفي ٢٠٢٠/١٢/٢٧ ، تم إعداد مذكرة من الشئون القانونية بشأن توقيع عقد تعويض عيني عن نزع ملكية أرض شطا، متضمنة أنه تم الإنتهاء من تحرير العقد والحصول على صورة منه ، وتضمن بالبند السابع تنازل الشركة عن جميع الدعاوي المرفوعة حالياً مع التعهد بعدم رفع أية قضايا مستقبلاً بخصوص الأرض المذكورة وفي حال رفع أية دعاوي يُصبح العقد المائل لاغياً ، وتم طلب العرض على مجلس الإدارة لإتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن وإقرار العقد وتفويض من له حق التوقيع على هذا العقد ، وهذا ما لم يتم حتى تاريخه (يناير ٢٠٢٢).

* نحو ١,٤١٤ مليون جنيه باسم/ مديرية الإصلاح الزراعي والجمعية المشتركة للإصلاح الزراعي بالشرقية قيمة ٤٦٤٥ متر لأرض مخبز منيا القمح بناء على موافقة مجلس الإدارة في ٢٠١٦/١١/٢٠ وحتى تاريخ الفحص لم نقف على ما تم إتخاذه من إجراءات قانونية نحو تحرير عقود الشراء وتسوية تلك المبالغ المدفوعة.


وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بموافقة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم إتخاذه من إجراءات قانونية وتحريم عقود البيع بشأن شونة شطا ، أرض مخبز منيا القمح وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

نكرر توصياتنا بضرورة موافقتنا بما تم إتخاذه من إجراءات قانونية بشأن هذه العقود في ضوء قرارات الجمعيات العامة العادية وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

تحريراً في ٢٠٢٢/٢/١

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة


(محاسب / المعنر بالله محمد محمد)


(محاسب / علي سيد علي)

يعتمد ،،،
وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب / سناء جاد الرب مصطفى)




شركة مطاحن شرق الدلتا
القطاع المالي
الادارة العامة للحسابات

المركز المالي

في ٢٠٢١/١٢/٣١

القيمة بالجنيه

المقارن	رقم الايضاح	البيان	جزلى	كلى
٢٠٢١/٦/٣٠				
١٠٣٨٢٢١٧٤	٥	الاصول طويلة الاجل		
		الاصول الثابتة (بالصافى)	٩٨٨٣١٢٧٥	
١٥٢٩٦٩٥١	٦	مشروعات تحت التنفيذ	٢٠١٦٦٦٣٤	
١٢٧١٣٨٢	٩	الاستثمارات طويلة الاجل	١٢٧١٣٨٢	
١٢٠٤٠٠٥٠٧		مجموع الأصول غير المتداولة		١٢٠٢٦٩٢٩١
		<u>الأصول المتداولة</u>		
٣٢٣٠٣٥٢٧	٧	المخزون	٣٠١٩٦٠٠٥	
٥٧٧٣٧٧٧٩٨	١١	المدينون وأوراق القبض	٥٢٣٢٧٨٦٩٧	
١٣٩١٦١٥		استثمارات متداولة فى أوراق مالية	١٣٩١٦١٥	
٤٢٣٠٠٠٠٠٠	١٢	اثون خزانة	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	
١٨٣٤٨٩٢٤	١٢	النقدية والودائع بالبنوك والبنوك	١٢١٠٦٢٣٧	
١٠٥٢٤٢١٨٦٤		مجموع الأصول المتداولة		٩٦٦٩٧٢٥٥٤
١١٧٢٨٢٢٣٧١		إجمالى الاصول		١٠٨٧٢٤١٨٤٥



شركة مصطاحن شرق الدلتا
القطاع المالي
الإدارة العامة للحسابات

المركز المالي

في ٢٠٢١/١٢/٣١

القيمة بالجنيه

المقارن	رقم الإيضاح	البيان	جزئى	كلى
٢٠٢١/٦/٣٠				
		<u>حقوق الملكية</u>		
٦٠٠٠٠٠٠٠	٢	رأس المال المدفوع	٦٠٠٠٠٠٠٠	
٢١٦٣٨٧٥٧٧	١٣	الاحتياطيات	٢١٦٣٨٧٥٧٧	
		ارباح الفترة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١	٤٨٣٢٦٥٩٣	
٢٧٦٣٨٧٥٧٧		مجموع حقوق الملكية		٣٢٤٧١٤١٧٠
		<u>الالتزامات غير المتداولة</u>		
١٠٨٩٧٧٦٢		الضريبة المؤجلة	١٠٨٩٧٧٦٢	
١٠٨٩٧٧٦٢		مجموع الالتزامات غير المتداولة		١٠٨٩٧٧٦٢
		<u>الالتزامات المتداولة</u>		
١٥٣٢٩٨٨١٥	١٤	المخصصات (بخلاف الإهلاك)	١٥٣٤٣٤٠٢٦	
٧٣٢٢٣٨٢١٧	١٥	الدائنون وأوراق الدفع	٥٩٨١٩٥٨٨٧	
٨٨٥٥٣٧٠٣٢		مجموع الالتزامات المتداولة		٧٥١٦٢٩٩١٣
١١٧٢٨٢٢٣٧١		مجموع حقوق الملكية والالتزامات		١٠٨٧٢٤١٨٤٥

* تعتبر الإيضاحات المتممة والمرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية
محاسب / عادل راتب حسين

المشرف على القطاع المالي
محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

مراقب الحسابات

أ. د / عبدالرسول عبدالهادى عبدالرسول
سجل هيئة الرقابة المالية (٢٥٠)
سجل البنك المركزى المصرى (٢٩٠)

شركة مطاحن شرق الدلتا

ش. م. م
القطاع المالي

الإدارة العامة للتكاليف والتحليل المالي

قائمة الدخل

عن الفترة من ١-٧-٢٠٢١ حتى ٣١-١٢-٢٠٢١ م (مركز مالي ٦ شهور)

القيمة جنية

من ١-٧-٢٠٢١ حتى ٣١-١٢-٢٠٢١		من ١-١-٢٠٢١ حتى ٣١-١٢-٢٠٢١		البيان	من ١-٧-٢٠٢١ حتى ٣١-١٢-٢٠٢١		من ١-١-٢٠٢١ حتى ٣١-١٢-٢٠٢١	
جزئي	كلي	جزئي	كلي		جزئي	كلي	جزئي	كلي
٣١١٢١٩١٥		١١٠٧٨٨٧١٩		إيرادات النشاط	٢٢٣٩٢٦٧٣١		١١٣٠٢٣٧٧٦	
٥٤٧٦٤٦٧٦		٧٢٨١٩٤٩٧		يخصم منه: تكاليف إيرادات النشاط	١٦٠٩٣٩٢٠٦		٧٩٤٧٣٠٠١	
	٧٦٣٥٧٢٣٩		٣٧٩٦٩٢٢٢	مجموع الربح (الخسارة)		٦٢٩٨٧٥٢٥		٣٣٥٥٠٧٧٥
				يضاف إليه :				
١٦٢٣٢٨		١٦٢٣٢٨		إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة	٠		٠	
٢٢٨٦٨٠٤٩		١١٠٩٧٣٨١		إيرادات استثمارات مالية أخرى	٢٥٨١٧٧٦٥		١٢٥٨١٤٣٨	
	٢٣٠٣٠٣٧٧		١١٢٥٩٧٠٩	الإجمالي		٢٥٨١٧٧٦٥		١٢٥٨١٤٣٨
	٩٩٣٨٧٦١٦		٤٩٢٢٨٩٣١	يخصم منها :		٨٨٨٠٥٢٩٠		٤٦١٣٢٢١٣
٦٢٦٨٣٦		٢٤٧٦٩٩		رواتب مقطوعة	٨٣٧١١١		٤٤٦٤١٩	
٤٠١٦٢٠٥٥		٢٠٢٩٨٧١٥		مصروفات إدارية أخرى	٣٧٧١٧٥٧١		٢١٣٧٤٠٥٩	
١٧١٦٢٩١		٨٤٩٥٤٩		أعباء وخسائر أخرى	٢٢٦٧٨١٤		١٣٧١١١٦	
				مخصصات بخلاف الأهلاك	٠		٠	
	٤٢٥٠٥١٨٢		٢١٣٩٥٩٦٣			٤٠٨٢٢٤٩٦		٢٣١٩١٥٩٤
	٥٦٨٨٢٤٣٤		٢٧٨٣٢٩٦٨	صافي الربح (خسائر النشاط)		٤٧٩٨٢٧٩٤		٢٢٩٤٠٦١٩
	٤٧٥٤٣١		٣٠٥٩٨٣	يضاف فوائد دائنة		٣٦٥٤٢٥		٢٣٧٠٦١
	٥٧٣٥٧٨٦٥		٢٨١٣٨٩٥١	صافي أرباح (خسائر النشاط)		٤٨٣٤٨٢١٩		٢٣١٧٧٦٨٠
٨٣٤٠٠٠				مخصصات انتفى الغرض منها	٠		٠	
٢٥٥٣٨٩٥		١٤٩٩٥٤٤		إيرادات وأرباح متنوعة	٣٤٨٦٩٢٩		١٥١٤٩٢٥	
٢٩٣٨٨٣٢		(١٢٣٧٤٣٦)		إيرادات / مصروفات سنوات سابقة	٣٠٨٧١٤		٤٠٥٨٠٤	
٨٦٠٢٥٢٧		٤٣٥٦٩٠٨		إيرادات وأرباح (خسائر) أخرى	٧٣٦٧٢٢٩		٤٠٠٦٠٠٩	
٣١٧٢٧		١١٨١		أرباح رأسمالية	٨١٥٥٠٢		٨١٢٠١٤	
	٨٠٨٣٣١٧		٤٦٢٠١٩٧			١١٩٧٨٣٧٤		٥٩٢٧١٤٤
	٦٥٤٤١١٨٢		٣٢٧٥٩١٤٨	صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة		٦٠٣٢٦٥٩٣		٢٩١٠٤٨٢٤
			٢٥٠٠٠٠	يخصم نفقة ضريبية مزجلة		٠		٠
	١٣٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠	يخصم ضريبة الدخل		١٢٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠٠
	٥٢٤٤١١٨٢		٢٦٥٠٩١٤٨	صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة		٤٨٣٢٦٥٩٣		٢٤١٠٤٨٢٤

العضو المنتدب

للمشورن المالية التجارية

محاسب / عادل راغب حسين

مراقب الحسابات

أ.د. عبدالرسول عبدالهادي
س. هـ العامة للرقابة المالية رقم ٢٥٠
سجل البنك المركزي المصري ٢٩٠

المشرف العام على القطاع المالي

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

مدير عام التكاليف والموازنة

محاسب / محمد أحمد الطوانسي

شركة مطاحن شرق الدلتا

ش. م. م

القطاع المالي

الإدارة العامة للتكاليف والتحليل المالي

ح/ قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن الفترة من ١-٧-٢٠٢١ حتى ٣١-١٢-٢٠٢١ م (مركز مالي ٦ شهور)

القيمة بالجنيه

الفترة المقارنة	الفترة الحالية		البيان
	كلى	جزئى	
٥٢٤٤١١٨٢	٤٨٣٢٦٥٩٣		ربح الفترة
٠	-		الدخل الشامل الاخر
-	-		فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية (ب)
-	-		الأصول المالية المتاحة للبيع
-	-		تغطية التدفق النقدي (ب)
-	-		الأرباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاش
-	-		نصيب المنشأة من الدخل الشامل الاخر في الشركات الشقيقة (ج)
٠	٠	٠	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الأخرى (د)
٠	٠		مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
٥٢٤٤١١٨٢	٤٨٣٢٦٥٩٣		اجمالي الدخل الشامل عن الفترة

رئيس القطاع المالي

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز سمرة

العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حكيمن

مدير عام التكاليف والموازنة

محاسب / محمد احمد فؤاد الطوانسي

مراقب الحسابات

أ.د/ عبدالرسول عبدالهادي
س. هـ. العامة للرقابة المالية رقم ٢٥٠
سجل البنك المركزي المصري ٢٩٠



قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢١

القيمة بالجنه

فترة المقارنة	كلى	جزئى	البيان
			<u>أولاً : التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
٣٣٧٩٦٢٦١٥		٣٥٥٩٤٤٣٥٧	مقبوضات نقدية من العملاء
١٠٨٨٧١٣٠٠٠		١٣٣٢٥٨٩٥٠٠	مدفوعات للموردين
٦٤٧٥٢٩٧٠٠		٩٨٨٧٧٣٥٦٠	اجور مدفوعة
١٦٢٣٢٨		٠	ايرادات اوراق مالية
٤٧٥٤٣١		٣٦٥٤٢٥	فوائد دائنة مقبوضة
١٧٢٢١٧٥٠٠		١٥٣٤٩٨٦٩٠	ضريبة الدخل المدفوعة
٥٢٥٣٤٣٨٨٠		٥٢٣٧٢٨٤٣٠	ضرائب ورسوم و هيئة التأمينات مدفوعة
٥١٢٠٢٩٧		٧١٧٠٧٦٥	مقبوضات اخرى
٨٥٦٠٢٠١٠٠		٣٦٣٧٤٠٨٦٠	مدفوعات اخرى
٥٢٦١٦٥٩١٠٠		٥٧٤٥٠١٠٥٠٠	مدفوعات لشراء اذون خزانه
٥٨٠٩٧٨٧٠٠		٦٢٥٥٠٠٠٠٠	مقبوضات من اذون خزانه
٦٩٥٥١٠٤٣	٧٨٢٤٦٣٩٣		١- صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			<u>ثانياً : التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار</u>
٢٨٧٢٠١٨٠		٤٥٥١٧٤٣٠	مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة
٣١٧٢٧		٨١٥٥٠٢	متحصلات من بيع أصول ثابتة
٢٨٤٠٢٩١٠	٣٧٣٦٢٤١٠		٢- صافى التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
			<u>ثالثاً : التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل</u>
٧٤٥٩٤٩٠١٠		٨٠٧٥٢٨٣٩٠	توزيعات ارباح مدفوعة
٧٤٥٩٤٩٠١٠	٨٠٧٥٢٨٣٩٠		٣- صافى التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
٧٨٨٤١٤٩٠	٦٢٤٢٦٨٧٠		التغير في حركة النقدية خلال الفترة المالية (٣+٢+١)
١٢٦٦٥٩٧٨	١٨٣٤٨٩٢٤		رصيد النقدية وما فى حكمها اول الفترة المالية
٤٧٨١٨٢٩	١٢١٠٦٢٣٧		رصيد النقدية وما فى حكمها آخر الفترة المالية

العضو المنتدب
للمشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

المشرف على القطاع المالي

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز



شركة مكا من شرق الدلتا
القطاع المالي
الإدارة العامة للحسابات

قائمة التغير في حقوق الملكية
في ٢٠٢١/١٢/٣١

القيمة بالجنينة

اجمالي حقوق المساهمين	الفترة	ارباح الفترة	احتياطيات أخرى	احتياطيات رأسمالي	احتياطي نظامي	احتياطي قانوني	رأس المال المدفوع	البيان
٢٥٩٦٠٨٠٣٦			١٧٦٧٦٣٤٤	٨٠٢١٦٧٥	١١٠١٢٠٢٥٨	٦٣٧٨٩٧٥٩	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ٢٠٢٠/٦/٣٠
١٢٧١٩٢٣٥٠	١٢٧١٩٢٣٥٠	١٢٧١٩٢٣٥٠						ارباح العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠
١٤٤٧٧٦٢٩٠	١٤٤٧٧٦٢٩٠	١٤٤٧٧٦٢٩٠						ارباح مبرحلة
	٦٣٥١٨٠١٠	٦٣٥١٨٠١٠				٦٣٥١٨٠١٠		المحول للإحتياطي القانوني
	١٠٢٧١٤١٣٠	١٠٢٧١٤١٣٠			١٠٢٧١٤١٣			المحول للإحتياطي النظامي
٩٥٩٣٥١٨٠٠	١٥٦٢٢٧٠	١٥٦٢٢٧٠		١٥٦٢٢٧				المحول للإحتياطي للرأسمالي
٢٧٦٣٨٧٥٧٧	٩٥٩٣٥١٨٠٠	٩٥٩٣٥١٨٠٠	١٧٦٧٦٣٤٤	٨١٧٨٠٠٠٢	١٢٠٣٩١٦٧١	٧٠١٤١٥٦٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	توزيعات الأرباح
٤٨٣٢٦٥٩٣	٤٨٣٢٦٥٩٣	٤٨٣٢٦٥٩٣						الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠
								ارباح الفترة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١

العضو المنتدب
للمشؤون الماليين والتجارية

محاسب / عادل راجب حسين

مراقب الحسابات

أ. د. / عبد الرسول عبد الهادي عبد الرسول
سجل هيئة الرقابة المالية (٢٥٠)
سجل البنك المركزي المصري (٢٩٠)

المشرف على القطاع المالي

محاسب / رضا عمر عبد العزيز



شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية . . .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

في ٢٠٢١/١٢/٣١

١- نشاط الشركة وأغراضها :

- تصنيع وتجارة واستيراد وتخزين وتبخير وصيانة وتعبئة وتجهيز ونقل وتوزيع الحبوب ومنتجاتها وبدائلها والاستثمار العقاري .

٢- رأس مال الشركة :

- رأس المال المرخص به ١٥٠ مليون جنيه رأس المال المصدر والمدفوع ٦٠ مليون جنيه مدفوعاً بالكامل وموزعاً على ٦ ملايين سهم قيمة كل سهم الاسمية عشرة جنيهات مصرية جميعها أسهم نقدية .

٣- هيكل رأس المال :

جميع الأسهم اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

- ٢٥,٥% الشركة القابضة للصناعات الغذائية .
- ١٠% اتحاد العاملين المساهمين .
- ٦٤,٥% باقي المساهمين .
- وقد تم قيد أسهم الشركة بنظام الحفظ المركزي لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي (ش.م.م) في ١٠/٢٦/١٩٩٧ .
- صدر قرار لجنة التحفظ والتصريف في أموال الجامعات الراهبية والارهابيين بتعيين مفوضاً من قبل لجنة التحفظ لإدارة محفظة الأوراق المالية واتخاذ كافة الاجراءات الخاصة بشركة مطاحن شرق الدلتا في شأن الجمعية العمومية ومجالس الادارات لكلاً من السادة (محمد عبدالحميد احمد لطفي الفقى - المثنى محمد عبدالحميد احمد لطفي الفقى - فاطمة النبوية محمد ابو الحسن) .

الاسم	الموقف وفقاً للبيان الحالي		الموقف وفقاً للبيان السابق	
	عدد الأسهم	نسبتها %	عدد الأسهم	نسبتها
الشركة القابضة للصناعات الغذائية	١٦٤٢٦٤٩	٢٧,٣٧٧	١٥٣.٠٠٠	٢٥,٥
د / محمد عبدالحميد احمد لطفي الفقى	٦٩١٣٥٥	١١,٥٢	٦٩١٣٥٥	١١,٥٢
شركة الاهلي للاستثمارات	٦.٠٨٨١٥	١٠,١٤٧	٦.٠٨٨١٥	١٠,١٤٧
محمد بن صالح بن عبدالعزيز الراجحي	٦٠٠٠٠٠	١٠	٦٠٠٠٠٠	١٠
اتحاد العاملين	٦٠٠٠٠٠	١٠	٦٠٠٠٠٠	١٠
المساهمين بشركة مطاحن شرق الدلتا	٥٩٩٤٥٩	٩,٩٩	٥٩٩٤٥٩	٩,٩٩
المثنى محمد لطفي الفقى	٤٧٤٢٢٧٨	٧٩,٠٣٤	٤٦٢٩٦٢٩	٧٧,١٦٠
الإجمالي				

٤- السياسات المحاسبية المتبعة :

- يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكيد بان المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة .
- يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الاستحقاق .
- يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية .
- تم حساب الإهلاك تقديرياً وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة .
- تم تشكيل لجنة فنية من قبل الشركة لدراسة معدلات الإهلاك لباقي الوحدات حيث تم توحيد أسس حساب قسط الإهلاك وذلك تنفيذاً لتوصيات الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠١٢/١٠/٣١ مع الاستعانة بذوي الخبرة في هذا المجال من جهات خارجية وتم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) فقرة رقم ٥١ ، ٥٧ .

٥- الأصول الثابتة :

- يتم جرد الأصول الثابتة للشركة في ٦/٣٠ كما لمتبع من كل عام .
- تضمن حد / الأصول الثابتة أراضي فضاء (أحمد صالح) وهذه الأرض تستغلها الشركة في عمليات التشوين وفيما يلي بيان بمعدلات الإهلاك للأصول الثابتة .

البيان	معدلا الإهلاك
المباني والأشياءات (انتاجي)	%٣
المباني والأشياءات (اداري)	%٢
الات ومعدات	%٧
اثاث	%١٠
لحلب الالى	%٢٥
وسائل نقل (سيارات نقل)	%١٥
وسائل نقل (سيارات ملاكي)	%٢٠

٦- مشروعات تحت التنفيذ :

- يتمثل هذا البند في المبالغ التي تم إنفاقها على إنشاء الأصول الثابتة حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل وحينئذ يتم تعليتها لبند الأصول الثابتة :

القيمة بالجنيه

البيان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠
تكوين استثماري	٦٥٧٥٦٨٠	٢٥٧٠٩٣٣
انفاق استثماري	١٣٥٩٠٩٥٤	١٢٧٢٦٠١٨
الاجمالي	٢٠١٦٦٦٣٤	١٥٢٩٦٩٥٢

٧- المخزون :

- يتم تقييم المخزون من الإنتاج التام على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل طبقاً للمنتج في السنوات السابقة :

البيان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠
خامات ومواد ووقود وقطع غيار	٢٣١٣٧٤٧٢	٣.٨٨٢٦١٠
انتاج تام	٧٥٨٦٧٠	١٢٢.٦٦٣
اعتمادات مستندية	٦٢٩٩٨٦٣	٢٠.٢٥٤
الاجمالي	٣.١٩٦.٠٠٥	٣٢٣.٣٥٢٧

٨- إثبات الإيراد :

- يتم الاعتراف بالإيراد عندما تتوفر درجة كافية من التأكد بان المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق الى الشركة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به وذلك بعد تطبيق وتوافق شروط معايير المحاسبة المصرية .

٩- الاستثمارات (طويلة الأجل) :

- بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل فهي عبارة عن استثمارات في سندات حكومية طبقاً للقوانين المصرية التي كانت سارية .

١٠- الاستثمارات المالية المتداولة :

- سيتم تقييم الاستثمارات المتداولة بالقيمة العادلة في ٦/٣٠ كما لم يتبع من كل عام .
- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى مبلغ ٢,٥٩٣ مليون جنيه قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية التي تصرف فيها الشركة المصرية الخليجية دون الرجوع إلى الشركة وتبلغ القيمة السوقية لها في تاريخ التصرف ١,٧٣٦ مليون جنيه وحصلت الشركة على شيك بهذه القيمة من شركة قناة السويس للتأمين وتم إضافته بحساب الشركة في ٢٠٠٤/١١/١٢ ليصبح رصيد الشركة المصرية الخليجية ٢,٥٩٣ مليون جنيه .

١١- الدينون واوراق القبض : العملاء :

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/١٢/١	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠
العملاء	١٢١.١٢١٩	١١٥٨٥٤١٥
حسابات مدينة للمصالح والهيئات	١٩٧١١٤٦٥	٧٩٨٢١٩٩٠
إيرادات مستحقة التصلي	٣٧٩٥٨	٨٤٠٥٥
مصرفات مدفوعة مقدماً	٣٨٥٦٣٤	٧٣١٤٠٣
حسابات مدينة أخرى	١٥٧٧٢٦٩٤	١٩٣٨٧٢٧٩
موردون	٤٨٣٨.١٤٨٥	٤٧٤٢٩٩٤١٤
الإجمالي	٥٣١٨١.٤٥٥	٥٨٥٩.٩٥٥٦

- تم إظهار المركز المالي بصافي قيمة الدينون بعد خصم مخصص الدينون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٨٥٣١٧٥٨ جنيه

١٢ - النقدية والودائع :

القيمة بالجنية

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/١٢/١	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠
ودائع بالبنوك	٢٩٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠
حسابات جارية البنوك	١٠٥٧٠١٨١	١٨٠٢٢٢٤١
نقدية بلصندوق	١٢٤٦٠٥٦	٣٦٦٨٣
الإجمالي	١٢١٠٦٢٣٧	١٨٣٤٨٩٢٤

- أذون الخزانة :

القيمة بالجنية

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/١٢/١	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠
أذون الخزانة	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٢٣٠٠٠٠٠٠

- هذا وقد تم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة .

١٣ - الاحتياطيات وفائض الفترة :

القيمة بالجنية

- بلغت جملة الاحتياطيات ٢١٦٣٨٧٥٧٧ جنيه وبيانها كالتالي :

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/١٢/١	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠
احتياطي قانوني	٧٠١٤١٥٦٠	٧٠١٤١٥٦٠
احتياطي نظامي	١٢٠٣٩١٦٧١	١٢٠٣٩١٦٧١
احتياطي رأسمالي	٨١٧٨٠٠٢	٨١٧٨٠٠٢
احتياطيات أخرى	١٧٦٧٦٣٤٤	١٧٦٧٦٣٤٤
الإجمالي	٢١٦٣٨٧٥٧٧	٢١٦٣٨٧٥٧٧

- بلغ صافي الربح قبل احتساب الضريبة الداخلية والمؤجلة ٦٠,٣٢٧ مليون جنيه مقابل

٦٥,٤٤١ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق بنسبة تطور ٩٢% .

- بلغ صافي الربح بعد احتساب ضريبة الدخل ٤٨,٣٢٧ مليون جنيه مقابل ٥٢,٤٤١ مليون جنيه

خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق بنسبة تطور ٩٢% .

١٤ - المخصصات :

- يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو التزام حكومي ويترتب عليه تدفق منافع

القيمة بالجنية

اقتصادية يتم استخدامها لسداد تلك الالتزامات وبيانها .

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/٧/١	إضافات	إستبعادات	الرصيد في ٢٠٢١/١٢/٣١
مخصص الضرائب متنازع عليها	٢٩٧٦٤٣٨٦	٠	٠	٢٩٧٦٤٣٨٦
مخصص المطالبات والمنازعات	٤١٩٣٣٧٥٥	٠	٠	٤١٩٣٣٧٥٥
مخصصات أخرى	٨١٦٠٠٦٧٥	١٣٥٢١٠	٠	٨١٧٣٥٨٨٥
الإجمالي	١٥٣٢٩٨٨١٦	١٣٥٢١٠	٠	١٥٣٤٣٤٠٢٦

١٥ - الدائنون وأوراق الدفع

القيمة بالجنية

الرصيد في ٢٠٢١/١٢/١	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٠	البيان
٤٣٤٣٨٨٧٢٦	٤١٤٨٥٢٩٣٣	موردون وأوراق دفع
١٨٩١٠٩١	٥٠٩٤٥٨٦	حسابات دائنة مستحقة لشركة القفزة ولشقيقة
٢٩٩٦٨٧٨٤	٤٩٢٤١٤٠٢	حسابات دائنة لصالح والهيئات
٨٠٧٠٤٥	٩٥٩٣٥١٨٠	دائنو توزيعات
٢٣٦٠١٣٣	٢٥٤٠٢٢٢١	مصرفات مستحقة لسداد
٣٨٣٦١٨٨٤	٣٩٦٥٥٣٩٣	حسابات دائنة اخرى
٩٠٣٨٨٤٩٣	٩١٨٩٦٧٠٣	العملاء (دائن)
٢٩٧٣٢	١٠١٥٩٧٩٩	حسابات جارية بالبنوك (سوق دائن)
٥٩٨١٩٥٨٨٧	٧٣٢٢٣٨٢١٧	الإجمالي

١٦ - الموقف الضريبي :

- يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- تقوم الشركة بسداد الضرائب المستحقة عليها سنوياً من واقع الإقرارات الضريبية .
- ضريبة التمتع تم الفحص الضريبي حتى ٢٠١٤ .
- تم فحص ضريبة المبيعات طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وذلك حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ .
- كما يتم سداد ضريبة القيمة المضافة شهرياً وفقاً للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ .
- ومكون مخصص ضرائب بمبلغ ٢٩,٧٦٤ مليون جنيه لمواجهة أي فروق ضريبية .
- يتم سداد مستحقات الضرائب العقارية أولاً بأول طبقاً للمطالبات الواردة من المصلحة .

١٧ - جهود الشركة لتطبيق معايير حوكمة الشركات :

- قامت الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة بهدف النهوض والارتقاء بأصولها المملوكة حيث انعكس ذلك على ما يلي :-
- أ - تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الاجور والحوافز حفاظاً على تميز الكفاءات البشرية أسوة بباقي الشركات .
- ب - تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح وتعاون تام مع كلاً من : (بورصة الأوراق المالية ، الهيئة العامة للرقابة المالية) .
- ج - العمل من خلال الإطار التنظيمي القانوني في ضوء أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية مع إتباع معايير المحاسبة المصرية .
- د - قيام الشركة بإنشاء موقع إلكتروني لها :

١٨ - الارتباطات الرأس مالية :

- تم التعاقد مع شركة اوكريم الايطالية على توريد الات ومعدات لمطحن السنانية بدمياط .

١٩ - المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركة :

- تقوم الشركة بالوفاء بمسئوليتها البيئية والاجتماعية ايماءاً منها بضرورة المساهمة في تحقيق هدف المحافظة على البيئة لصالح المجتمع ومن هذا المنطلق تحملت الشركة استثمارات بتركيب اجهزة للمحافظة على البيئة بوحداتها الانشائية .

٢٠ - الادوات المالية وإدارة المخاطر .

- تتمثل الادوات المالية للشركة في الاصول والالتزامات المالية وتتضمن الاصول المالية ارصدة النقدية والحسابات المدينة كما تتضمن الالتزامات المالية الحسابات الدائنة والشركة لا تتحمل اى نوع من المخاطر المالية ولا مخاطر الائتمان .

٢١ - فيروس كورونا :

- تم تأكيد وجود فيروس المستجد (كوفيد ١٩) في اوائل عام ٢٠٢٠ وانتشر على مستوى العالم بما فى ذلك جمهورية مصر العربية مما تسبب فى تعطيل العديد من الشركات والأنشطة الاقتصادية والخدمية وسائر مجالات الاعمال بماله من تأثير سلبي على الاستثمارات وخفض الاسهم بالبورصة وانخفاض حجم المعاملات على اختلاف انواعها، وتعتبر الادارة ان هذا الحدث غير قابل للتعديل فى القوائم المالية نظراً لان الوضع متغير وسريع التطور ، ولا تعتبر انه من الممكن تحديد تقدير كمى للتأثير المحتمل لهذا التفشى على البيانات المالية المستقبلية للشركة فى هذه المرحلة .

- صدر بيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢ بتأجيل تطبيق التعديلات فى معايير المحاسبة المصرية الجديدة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن اضافة وتعديل لبعض معايير المحاسبة المصرية المقررة تطبيقها اعتباراً من بداية العام الحالى ٢٠٢٠ وقصرها على القوائم المالية السنوية بنهاية عام ٢٠٢٠ .

- التزاماً بقرار السيد / وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية

المعدلة (٢٠١٥) حيث صدر بيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢ بتأجيل تطبيق

تعديلات فى معايير المحاسبة المصرية المقرر تطبيقها اعتباراً من بداية العام المالي ٢٠٢٠ وقصرها

على القوائم المالية السنوية بنهاية عام ٢٠٢٠ ، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة

٢٠٢٠ لتطبيق معايير المحاسبة المصرية ارقام ٤٧ (الادوات المالية) ، ٤٨ (الايراد من العقود مع

العملاء) ، ٤٩ (عقود التأجير) اعتباراً من ٢٠٢١/١/١ ثم صدر تعميم الهيئة العامة للرقابة المالية

بتاريخ ٢٠٢١/٥/٩ بقرار اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود بتأجيل

إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (٤٧) فى القوائم المالية الربع سنوية

والله ولى التوفيق ...

العضو المنتدب

للمشؤون المالية والتجارية

محاسب / عادل رابع حنين

المشرف على القطاع المالي

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز